دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية

شرادي نبيل
باحث في الدكتوراه
كلية الحقوق جامعة الجزائر 01

ملخص:

أصبحت اليوم التجارة الخارجية تمثل العصب المركزي لاقتصاديات دول العالم، نظرا لما تساهمه في تحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي، فجاءت منظمة التجارة العالمية للقيام بتغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي من خلال إرساء أسسالنظام الجديد للتجارة الخارجية، وذلك بتحرير التجارة الخارجية وضمان إنسيابها بين بلدان العالم ورفع كل القيود والحواجز المفروضة عليها، ناهيك عن الدور الفعال التي تلعبه هاته المنظمة على اقتصاديات الدول النامية من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي ورفع من معدلات التصدير وضمان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية:

تحرير التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، الاستثمار الاجنبي المباشر.

Résumé :

Le commerce extérieur représente aujourd'hui le nerf névralgique des économies du monde, en vue de sa contribution au développement et à l'épanouissement économique, l'Organisation mondiale du commerce (OMC) est venue apporter de profonds changements au commerce international par la mise en place des fondements d'un nouveau régime du commerce extérieurAinsi, elle participe à la libéralisation du commerce extérieur, assure son attractivité dans le monde et lève tout les obstacles et barrières qui étaient à sa charge au par avant, sans ignorer le rôle que joue cette organisation sur les économiques des pays en voie de développement et l'augmentation des taux d'exportation tout en assurant l'investissement étranger direct.

Mots clés:

Libéralisation du commerce extérieur, complémentarité économique, investissement étranger direct.

مقدمة:

إن التغيرات الكبرى التي شهدها العالم في التسعينات من القرن الماضي وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أثرت بصفة مباشرة على قواعد التعاون والاقتصاد الدوليين، والذي عرف صعوبات عسيرة في هذا المجال.

فهاته التحولات كانت دافعا للعمل على خلق نظام اقتصادي جديد ووضع قواعد عالمية اقتصادية تختلف سماتها عن الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة من قبل، حيث تهدف بالخصوص إلى تحرير التجارة الخارجية التي تعتبر السبيل الأمثل للتنمية الاقتصادية وللتغلب على المشاكل التي عاناها الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق ظهرت المنظمات الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والمالية، وأهمها منظمة التجارة العالمية التي جاءت استكمالا لأركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بعد إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فجاءت هذه المنظمة بغية القيام بتغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي وإقامة نظام للتجارة الدولية الحرة باعتبارها الركيزة الرئيسية للعولمة الاقتصادية، حيث يكمن هدفها الرئيسي تحرير التجارة العالمية وضمان انسيابها بين دول العالم، وإلغاء القيود والمسافات لحركة التجارة الدولية ورؤوس الأموال، وتوحيد الأسواق بين هاته الدول لتعمل وفق نظام اقتصادي عالمي واحد وموحد.

فما هو دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي وتنمية اقتصادها؟

ولهذا سوف نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم المنظمة التجارة العالمية من مختلف جوانبها من خلال التعرف على أجهزتها وأهدافها، ثم ندرس في المبحث الثاني إلى انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي وتحرير تجارتها الخارجية وفتح المجال أمام الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

المبحث الأول: مفهوم منظمة التجارة العالمية:

منظمة التجارة العالمية هي الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف، فنتطرق في هذا المبحث إلى أسباب إنشاء المنظمة التجارة العالمية وخلفيتها التاريخية وأجهزتها من خلال المطلب الأول، ثم نتعرف في المطلب الثاني على أهدافها والمبادئ التي تقوم عليها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمنظمة التجارة العالمية والتقسيم الهيكلي لها

على غرار باقي المنظمات الدولية، إن وراء إنشاء منظمة التجارة عالمية خلفية تاريخية، وهذا ما سوف نتعرف عليه في الفرع الأول، ثم سنتطرق إلى هياكل المنظمة وأجهزتها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مقدمات إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

إن منظمة التجارة العالمية لم تنشأ من فراغ بل كانت لها مقدمات، حيث جاءت كخليفة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات « GATT » التي أنشأت في سنة 1947 وأرست نظم التبادل التجاري العالمي، حيث جاءت الجات كتتويج للمجهودات التي قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساساً من أجل إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945.

فلعبت الو.م.أ دورا هاما في إنشائها، حيث وجهت دعوة لعقد مؤتمر دولي في مدينة جنيف عام 1947 التي شاركت فيها 23 دولة، قصد المداولة حول التجارة الخارجية والتفاوض بين دول الأعضاء للاتفاق حول تخفيف التعرفة الجمركية[1] ورفع القيود على التجارة الدولية،

فعقدت بخصوصها 08 جولات متلاحقة من التفاوض بين دول العالم، والتي بدأت بجولة جنيف بسويسرا سنة 1947 وانتهت بجولة الأوروغواي التي تعتبر أكبر جولة في المفاوضات في التجارة الدولية من 1986- 1994، حيث عقد الاجتماع الأخير من جولة الأوروغواي بمراكش خلال 1994 وشاركت فيه 117 دولة التي وافقت على الوثيقة الختامية حيث اشتملت على 28 اتفاقية التي غطت كل المجالات وتم التوصل الاتفاق عليها[2].

وفي خلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات اعتبارا من 01 جانفي 1995 التي يقع مقرها بمدينة جنيف السويسرية، وبدأت أعمالها في 01 ديسمبر 1995 لتكون خليفة اتفاقية الجات التي عملت مراقبا للتجارة العالمية منذ 1947 [3].

الفرع الثاني: التقسيم الهيكلي لمنظمة التجارة العالمية:

إن منظمة التجارة العالمية وكباقي المنظمات الدولية الأخرى، تتكون من هياكل وأجهزة والتي تتمثل في:

01- المجلس أو المؤتمر الوزاري:

الذي يعتبر أعلى سلطة في المنظمة، ويتألف من وزراء التجارة لدول الأعضاء، حيث يجتمع مرة واحدة كل سنتين على الأقل، فهي الهيئة العليا والمختصة باتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية، كما تقوم بتشكيل وإنشاء لجان لتنفيذ المهام المخول لها،

كما تختص أيضا:

- منح العضوية للدول التي ترغب الانضمام للمنظمة وذلك بأغلبية ثلثي الاعضاء.
- تعديل الاتفاقية أو إعفاء أحد أعضائها من تطبيق الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

02- المجلس العام:

يتكون من كل أعضاء المنظمة ويرفع تقاريره إلى المجلس الوزاري، ويجتمع مرة واحدة كل شهر كما يسير أمور المنظمة[4]، ويتولى أيضا مهام المجلس الوزاري فيما بين فترات انعقاده.

03- الأمانة العامة والسكريتارية:

يتم إنشائها من خلال المؤتمر الوزاري، ويرأسها مدير عام الذي يعينه المؤتمر الوزاري، ويقوم المدير بتعيين السكريتاريا ويحدد وأجبتهم وصلاحيتهم.

04 - اللجانالفرعية:

تنشئ لدى منظمة التجارة العالمية لجان متخصصة والتي تتكون من أربع لجان هي:

- لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والمالية والادارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية:

تعتبر حرية التجارة العالمية الهدف الأسمى لمنظمة التجارة العالمية، فجميع الأهداف الأخرى تدور حول تحرير التجارة العالمية، مما يستوجب على المنظمة أن تكون لها القدرة الفعلية للتدخل في كل الجوانب الاقتصادية بما فيها القوانين والقرارات الداخلية التي تصدرها الدول الأعضاء في المنظمة والتي تتعلق بالتعاملات الاقتصادية الخاصة بالسلع والخدمات مستوردة كانت أو مصدرة من طرفها.

الفرع الأول: مبادئ منظمة التجارة العالمية

إن منظمة التجارة العالمية لها مجموعة من المبادئ التي استمدت غالبيتها من اتفاقية الجات، فيجب على كل دول الأعضاء الالتزام بها، وتكمن هاته المبادئ في:

01 - مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

يقصد به عدم التمييز بين دول الأعضاء أو عدم معاملة أي دولة عضو في المنظمة بمعاملة تفضيلية على حساب دولة أخرى، فهذا الشرط يحقق مبدأ المعاملة المتساوية بين دول الأعضاء [5].

وما تجدر الإشارة إليه، أن هذا الشرط ليس بجديد عن منظمة التجارة العالمية لسنة 1995 ولم تأتي به هاته الأخيرة، وإنما نصت عليه اتفاقية الجات لسنة 1946 [6].

02- مبدأ المعاملة الوطنية:

يقصد به تحقيق المساواة وعدم التفرقة بين السلع المنتجة محليا وبين السلع المستوردة من حيث فرض الرسوم والضرائب، والهدف من هذا المبدأ هو تحقيق المنافسة الكاملة بين السلع المستوردة والسلع في السوق المحلية، من ناحية أخرى الحيلولة دون الالتفاف حول ما تم الاتفاق عليه من تخفيضات في التعريفة الجمركية بأن يخفض العضو تعريفته الجمركية ثم يطبق على السلعة المستوردة في الداخل رسوم أو ضرائب تعويضية لا تخضع لها السلع الوطنية المشابهة[7].

03- مبدأ الشفافية:

يقصد بها توفير كل المعلومات الضرورية للمصدرين والمستوردين، فيستوجب على كل دولة الإفصاح عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة بها، وجميع المعلومات المتعلقة بسياستها الاقتصادية القائمة، والتبليغ في حالة ما إذا طرأت تعديلات عليها.

فهذا المبدأ يعبر عن مصداقية العضو في منظمة التجارة العالمية.

04- مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية وحظر القيود الكمية:

يقصد به إلغاء القيود الكمية على المستوردين والمصدرين، والعمل على تخفيض الرسوم الجمركية وصولا إلى إلغائها، فعلى الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة الالتزام بهذا المبدأ [8].

الفرع الثاني: أهداف المنظمة التجارة العالمية

إن وراء إنشاء المنظمة العالمية للتجارة جملة من الأهداف تصبو إليها، وتتمثل أساسا في تحرير التجارة الخارجية مما يستلزم على أعضاء المنظمة تحقيقها،

وتتمثل أيضا أهداف المنظمة في:

1- تنفيذ اتفاقية الأورجواي:

حيث جاءت منظمة التجارة العالمية لتخلف الجات من أجل العمل في إطار قانوني ومؤسساتي جد فعال.

2- حل المنازعات بين دول الأعضاء:

تعتبر عملية حل المنازعات والخلافات التي قد تحصل بين دول أعضاء المنظمة من أحد أهم أهداف منظمة التجارة العالمية، بحيث تعتبر آلية فعالة[9] وقوة رادعة لحل النزاعات بأكثر فعالية التي قد تحصل بين دول الاعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات أو الاختلاف حول تفسير أحكامها.

3- تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع دول الاعضاء:

وذلك عن طريق رفع مستويات المعيشة والزيادة في الانتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا للتنمية، مع المحافظة على البيئة وحمايتها[10].

4- إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء من الناحية التجارية:

وذلك عبر ضمان إيجاد التواصل الدائم بين المستهلك والمنتج.

5- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة:

تهدف المنظمة إلى خلق جو تجاري عالمي يتسم بالمنافسة ويعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تحقيق الموارد، حيث تسود المنافسة المشروعة بين الدول في مجال إنتاج السلع والخدمات من حيث الجودة والنوعية.

6- تقوية الاقتصاد العالمي:

ذلك من خلال تحرير التجارة من كافة القيود وتخفيض الضرائب الجمركية وإلغاء بعض العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية، التي من شأنها أن تشجع المستثمرين الأجانب الذين بدورهم يساهمون في التنمية الاقتصادية وإعطاء نفس وروح جديدة للتجارة.

المبحث الثاني: انعكاسات وتأثير منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية

إن أبعاد تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، تكون مرهونة بالعمل على التكيف مع السياسات التجارية والاقتصادية العالمية بما يتماشى مع الضوابط والإجراءات الجديدة التي تنص عليها المنظمة، مما يتيح الفرصة لهاته الدول باستغلال السانحة للعمل وتقوية جهودها في إعادة بناء اقتصادها وتهيئة قاعدتها وتكييف سياستها الاقتصادية، ذلك تهيئا للدخول إلى مجال المنافسة الدولية وحرية السوق العالمية.

فحرية التجارة العالمية هي صورة للعولمة الاقتصادية وحرية انتقال السلع ورأس المال بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل، وستتبع ذلك سيادة مبادئ الليبيرالية في المجلات السياسية والاجتماعية[11] وذلك بجعل نظام اقتصادي واحدا في العالم كله، وإزالة الانظمة الاقتصادية الأخرى وهذا عن طريق توحيد الشروط الخاصة بها وإزالة كافة العراقيل والحواجز التي تعيق انسياب حركة التجارة الخارجية ورؤوس الأموال والاستثمارات.

ومنه نستعرض في المطلب الأول إلى مدى تأثير المنظمة على الدول النامية في إعادة مراجعة سياستها والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي وتقوية دعائم الاندماج للمنظمة، أما المطلب الثاني سوف نتطرق إلى مدى مساهمة المنظمة في ترقية الصادرات وتنوعيها وجلب الاستثمار الاجنبي.

المطلب الأول: تحقيق التكامل الاقتصادي وتقوية دعائم الاندماج لمنظمة التجارة العالمية:

تسعى حكومات الدول النامية إلى تكييف اقتصادها مع المستجدات العالمية، بانتهاج إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلتها والتوجه نحواقتصاد السوق والانفتاح للعالم الخارجي، بالهدف الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية وخلق مناطق حرة للتبادل في اطار التكامل والانفتاح الاقتصادي، عن طريق إتاحة المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية، التي تعتمد أليتها على أجهزة ذات درجة عالية من الكفاءة والمهارة وقدر كبير من الوعي بالمتغيرات الاقليمية والمحلية[12].

ولهذا فبعدما أن نتعرف في الفرع الأول إلى شروط الانضمام إلى المنظمة بصفة عامة، نتعرف في الفرع الثاني على دعائم تقوية الاندماج في المنظمة لمواكبة وتحقيق التكامل الاقتصادي.

الفرع الاول: شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

يحق لكل دولة الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وذلك بالامتثال إلى مجموعة من الشروط، حيث يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام ويوافق على شروطه بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة، فتكون خطوات الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية على شكل مفاوضات.

وتتلخص شروط الانضمام في:

1- تقديم طلب إلى سكريتارية المنظمة:

لكل دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يجب عليها أن تتقدم بطلب أمام سكريتارية المنظمة، ويجب أن يكون مرفق هذا الأخير بدراسة مستفيضة للأوضاع الاقتصادية والتجارية الوطنية للبلد ونظامها الخاص بالتجارة الخارجية.

2- تقديم تنازلات حول التعريفات الجمركية وتحديد موقفها:

حتى يتسنى للدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة تكون مجبرة على مراجعة التعريفات الجمركية الخاصة بحركة وتنقل السلع والعمل على تخفيضها، كما سيتوجب أيضا عليها تقديم التزامات بتحرير التجارة فيما يتعلق بقطاع الخدمات وتحديد العقبات والحواجز التي تعرقلها، مع ضبط جدول زمني لإزالتها.

3- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

بعد قيام الدولة بتثبيت التنازلات، توقع على بروتوكول الانضمام يتضمن الموافقة على تطبيق جميع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثاني: الاصلاحات الاقتصادية ودعائم الاندماج لمنظمة التجارة العالمية:

إن توافر الشروط القانونية السالفة الذكر للانضمام للمنظمة التجارة العالمية لا تكفي وحدها، بل يستوجب على الدول النامية بصفة خاصة أن تتكيف أنظمتها التجارية مع الضوابط واللوائح الجديدة للاتفاقية وموائمة الوضع الاقتصادي الجديد[13]، والقيام بإصلاحات اقتصادية في مختلف الجوانب وتحقيق دعائم اقتصادية واضحة المعالم والتي تتلخص أساسا في:

1- تفعيل دور الدولة، بحيث تلعب الدولة دورا بالغا في تحريك التنمية الاقتصادية من طرف أجهزتها ومؤسساتها، والقيام بإصلاحات اقتصادية رشيدة وفعالة تقتصر أساسا على الحكم الراشد، التي تقوم على مبدأ الشفافية والديمقراطية.

2- خلق مناخ استثماري ملائم وتسهيل إجرائه والقضاء على العراقيل البيروقراطية.

3- إدخال مرونة على القوانين التي تحكم الاستثمار ومنحه تحفيزات حقيقة التي تجلب المستثمرين.

4- تنظيم المنافسة الحرة وضمان المنافسة المشروعة وحمايتها من كل الممارسات التي تعيقها.

5- فتح المجال أما المبادرات الخاصة، وإعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، والانفتاح نحو الاستثمارات الخاصة وتشجيعها سواء كانت محلية أو أجنبية.

6- ترشيد عمليات الاستيراد والتركيز بصفة بالغة على عمليات التصدير.

المطلب الثاني: تنمية الصادرات وضمان التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

إن منظمة التجارة العالمية تلعب دورا محوريا في تنمية صادرات الدول النامية وإعادة هيكلتها قصد مواكبة الحركية التجارية التي تشهدها السوق العالمية، بالإضافة إلى تشجيع والعمل على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تنمية الصادرات وتنويعها:

إن إمكانية زيادة نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة هي أحد أسمى أهداف اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيث جاءت بجملة من الإجراءات التي تتيح إمكانية تحقيق أكبر نسبيا لصادرات الدول النامية من السلع، والتي تعود بمزايا معتبرة في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة صناعيا.

حيث تعمل العديد من الدول النامية لوضع إستراتيجية اقتصادية شاملة لتنمية الصادرات تتناسب مع امكانياتها ومواردها قصد تطوير عملية التصدير وتنميتها وإنعاش الاقتصاد الوطني وتحريك التنمية الاقتصادية،

فتلجأ الدول النامية إلى خلق سياسة تشجيع الصادرات وتدعيمها عن طريق إقامة ضمانات وتقديم اعانات وإعفاءات من الضرائب الجمركية والغير الجمركية، مما تساعدها الولوج إلى المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية، هذا ما يعود بالأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق مداخيل طائلة، التي يمكن الاعتماد عليها في تغطية العجز لدفع مستحقات فاتورة الاستيراد في بعض المنتجات الضرورية،

بالإضافة إلى ذلك يجب عليها العمل على[14]:

1- تنمية القطاعات الأكثر فعالية وكفاءة في المنافسة، وتنمية الإنتاج وخلق مصادر جديدة للصادرات، كالتركيز على المجال الصناعي،الفلاحي والزراعي.

2- الاهتمام بالتصنيع حتى يقل الاعتماد على تصدير الخامات، وخلق مناطق صناعية حرة.

3- إيجاد نوع من التعاون بين الدول المصدرة في السلع المشابهة.

4- تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي وخلق منظمات وتكتلات اقتصادية دولية.

5- الاعتماد على التكنولوجية والوسائل الحديثة، والاستثمار في رأس المال البشري والكفاءات العلمية.

وبالتالي يجب على الدول النامية إعادة هيكلة صادراتها والتي تتكون أساسا من المواد الاستخراجية كانت أو زراعية إضافة إلى نسبة ضئيلة من المواد المصنعة ونصف المصنعة، فيستوجب عليها التركيز بالدرجة الأولى على عمليات التصنيع في مختلف جوانبه والاعتماد عليه في عمليات التصدير.

الفرع الثاني: تسهيل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

ساهمت التغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العالمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، خاصة بعد التوقيع على إنشاء اتفاقية منظمة التجارة العالمية وما أرست من حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية، ساهمت بطريقة مباشرة على انتشار العولمة الاقتصادية وتوسعها، مما أدت إلى زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات وما تقوم به من دور هام في النشاط الاقتصادي العالمي[15]، في إطار عولمة النشاط الاقتصادي وتحقيق التكامل الاقتصادي على مستوى العالم من خلال توسيع التجارة العالمية وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف المجلات.

إن منظمة التجارة العالمية وفي ختام جولة الارغواي[16] نصت على أحكام هامة وصريحة تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم الاتفاقيات التي نصت على هذا النوع من الاستثمار هو اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIM'S .

فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن تحويلات لرؤوس الأموال من مستثمر إلى مشروع أجنبي في دولة مضيفة، حيث يمتلك هذا المستثمر الرقابة الفعلية على المشروع الذي يكون مقترن بالخبرات التكنولوجية والمعارف التنظيمية والقدرات التسويقية.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها[17]، ويعتبر مصدرا من مصادر التمويل الخارجي خاصة للدول النامية التي تعجز فيها مستوى الادخار المحلي عن تمويل المستوى الكافي من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

إلا أن زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانسيابها إلى الدول المضيفة وبالخصوص الدول النامية مرتبطة أساسا بالعوامل المؤثرة والدوافع المؤدية إلى جذب هذا النوع من الاستثمار التي تمتاز به الدول المضيفة، التي تمثل أساسا في توفير مناخ استثماري مناسب يرتكز بالخصوص على الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية، السياسة والقانونية التي يمكن أن تؤثر بصفة مباشرة على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما وتسهل تدفقه.

الخاتمة:

إن منظمة التجارة العالمية أرست دعائم وأسس النظام الجديد للتجارة العالمية، بإجراء تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد العالمي من خلال تحرير القيود المفروضة عليها، فالهدف منها هو إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، متكامل وأكثر قدرة على البقاء والدوام.

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية أثر بصفة مباشرة وفعالة على الاقتصاد العالمي وغير من ملامحه، عن طريق ربط علاقات ومصالح تجارية واقتصادية دولية متشابكة بين العديد من الدول، وأفرزت نظام اقتصادي عالمي جديد يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته، حيث ترتكز المنظمة على مبدأ مفاده أن التحرير العادل للتجارة العالمية هو السبيل الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي عالمي يكثف من آلية رفع مستويات المعيشة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

إلا أن نجاح هاته المنظمة اقتصر بالدرجة الأولى على مجموعة من الدول دون غيرها، حيث أصبحت الدول المتقدمة تتحكم في زمام التجارة الخارجية دون مراعات مصالح الدول النامية، وباتت هاته الأخيرة تشكو من هيمنة الدول الكبرى على التشريعات الخاصة بتحرير الاستثمار الأجنبي وفي المقابل تقليص من قدرة الدول النامية على إعداد سياستها التنموية حسب ظروفها، قدراتها وأهدافها الوطنية، وأصبحت ملزمة بمواكبة وتطبيق ما توصلت إليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية خاصة أمام ارتفاع تكلفة برامج التنمية.

ولهذا نجد أنه من الضروري على الدول النامية ملزمة بتوفير مناخ استثماري مناسب وأكثر فعالية لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية والقيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية، بالإضافة العمل على اتخاذ تدابير لتشجيع التكامل الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة، كاندماج هاته الدول للتكتلات الاقتصادية والإقليمية حتى تمكن مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية والتكيف مع التطورات التي تحصل على مستوى الساحة الاقتصادية الدولية.

وفي الأخير يمكن القول إن حرية السوق هي الضمانة الأساسية للتطور والتقدم ورفع الكفاءة الإنتاجية، والرفع من نسبة التنمية، مما يفتح الباب بمصرعيه إلى الاستثمارات الأجنبية التي تكون مصحوبة بالاحترافية والتكنولوجيا.

الهوامش:

1)- د/ إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 03 بيروت، لبنان، 2001، ص 20.

2)- William RAPPARD : World Trade Organi Zation (WATO) Agreement Establishing the (WATO) Printed Switzerland, V.I 1999 .PP 7.

3)- د/ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وأليات عمل منظمة التجارة العالمية، دار الجامعية، مصر، 2005، ص 20.

4)- د/ عبدالمطلبعبدالحميد، مرجع سابق، ص 191.

5)- SCHWARZENBERGER : The most favored nation standard in British state practice « (B.Y.I.L) Vol,22, 1945, pp, 97-98.

6)- MITSUO MATSUSHITA J. SCHOENBAUM and PETROS C. MAVOIDIS : The world and organization law pratice and Policy, OXFORD, 2003, pp 143-144.

7)- د/ إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانونية لمنظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص 25.

8)- أ. د/ مصطفى سلامة، قواعد الجات ومنظمة التجارة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998، ص 11-12.

9)- د/ تيسير عبد الجابر، منظمة الجات وحرية التجارة الدولية، مجلة اليرموك، العدد 47، تصدر عن دائرة العلاقات العامة، جامعة اليرموك، الأردن، 1995، ص 22.

10)- د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 16.

11)- خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية.. مراجعة موضوعية، مجلة السياسة الدولية العدد 149 يوليو2002، الملد 37، ص.212

12)- عبد الهادي محمد والي، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى 1989، ص 12.

13)- د/ نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 21-22.

14)- فؤادمحمدالصقار،جغرافياالتجارةالدولية،منشاةالمعارف،الإسكندرية،مصر،ط) .208 – 1997 ،ص.209

15)- بول هيرست، جراهم طومبسون، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 273، سبتمبر 2001، ص 101-103.

16)- Baldwin E. R, An economic Evaluation of the Uruguay Round (2) Agreements, The World Economy, Global Trade Policy, 1995, p.158.

17)- Hermes N., and LensinkR."Foreign Direct Investment , FinainciaL (1) Development and Economic growth, The Journal of Development Studies, Vol. 40 , No 1, october 2003 , p. p. 142 – 143.